٢٠٠٨

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة

WFP

الرسائل الرئيسية

تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩ هو عاشر تقرير للمنظمة عن الجوع في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦. ويسلّط هذا التقرير الضوء على حقيقة أن عدد الجياع أخذ يتزايد ببطء ولكن باطراد، حتى قبل الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية. ولكن مع حلول الأزمتين، شهد عدد الجياع في العالم زيادة حادة.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، تواجه البلدان النامية انخفاضات في التحويلات المالية، وإيرادات التصدير، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعونة الخارجية، مما يؤدي إلى فقدان العمالة والدخل. ومما يزيد من أضرار فقدان الدخل هذا استمرار ارتفاع الأسعار الغذائية نسبياً في الأسواق المحلية لكثير من البلدان الفقيرة. ونتيجة لذلك، اضطُرت الأسر الفقيرة إلى تناول وجبات أقل، وغذاء أقل قيمة تغذوية، والحد من الإنفاق على الصحة والتعليم، وبيع الأصول.

وعلى الرغم من المعوقات المالية التي تواجهها الحكومات في مختلف أنحاء العالم، يظل الاستثمار الزراعي وشبكات الأمان جزأين أساسيين من أي استجابة فعالة للحد من انعدام الأمن الغذائي الآن وفي المستقبل على حد سواء.

حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية، كان الجوع آخذاً في التزايد. وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف، أي إلى ما لا يتجاوز ٤٢٠ مليوناً، بحلول عام ٢٠١٥ لن يتم بلوغه إذا استمرت الاتجاهات التي كانت سائدة قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية.

تشير تقديرات المنظمة إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم يصل إلى ١,٠٢ مليار شخص في عام ٢٠٠٩. وهذا معناه وجود عدد من الجياع أكبر من العدد الذي كان موجوداً في أي وقت منذ عام ١٩٧٠، وتزايد سوء الاتجاهات غير المرضية التي كانت قائمة حتى قبل الأزمة الاقتصادية. وزيادة انعدام الأمن الغذائي ليست نتاج انخفاض غلات المحاصيل، بل ترجع إلى أن ارتفاع الأسعار المحلية للأغذية وانخفاض الدخل وزيادة البطالة هي عوامل قللت من إمكانية حصول الفقراء على الغذاء. وبعبارة أخرى، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي لم يؤد فقط إلى إلغاء الفوائد التي تحققت من هبوط أسعار الحبوب الغذائية في العالم، بل تجاوز أثره ذلك.

سيضطر الفقراء، لمحاولة التأقلم مع عبء الأزمتين الغذائية والاقتصادية المتلاحقتين، إلى تقليل تنويع تغذيتهم وإنفاقهم على البنود الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وآليات التأقلم هذه قد استُنزفت أثناء الأزمة الغذائية، وسيضطر الفقراء الآن إلى السحب من أصولهم الهزيلة بدرجة تفوق حتى من ذي قبل، مما يتسبب في وجود شراك الفقر ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي في الأجل الأطول. كما سيؤدي إلى زيادة وفيات الرضّع، بسبب تأثر الفتيات بذلك أكثر من الفتيان.

يمكن لقطاع زراعي مزدهر أن يوفّر حماية اقتصادية وحماية للعمالة في أوقات الأزمات، لا سيما في البلدان الأشد فقرا. بيد أن التجارب السابقة المتعلقة بالأزمات الاقتصادية تشير إلى أن الاستثمار في الزراعة قد يهبط بسرعة. ويجب تجنّب ذلك لكي تتمكن الزراعة من أداء دورها كقاطرة للنمو والحد من الفقر، ولكي تعمل كركيزة طويلة الأجل لتطبيق النهج المزدوج المسار الذي يهدف إلى محاربة الجوع. بل إن زيادة الاستثمار في الزراعة أثناء سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد ساعدت، في حقيقة الأمر، على تخفيض عدد ناقصي التغذية. كما يجب زيادة الاهتمام بتنمية القطاع الريفي غير الزراعي جنبا إلى جنب مع القطاع الزراعي، وهو ما يمثّل مخرجاً رئيسياً آخر من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي.

ينبغي أن تتناول التدخلات المتعلقة بشبكات الأمان الأثر المباشر على المعرّضين لنقص الأغذية، وأن توفر أيضاً حلولاً مستدامة للمشاكل الجذرية. فشبكات الأمان، باعتبارها الركيزة الأقصر أجلاً للنهج المزدوج المسار، يجب أن تمكّن المستفيدين من الحصول على الائتمان وأن تتيح لهم فرصة الحصول على المدخلات الحديثة وتطبيق التكنولوجيات المتطورة، وبالتالي الانسحاب التدريجي من برنامج شبكات الأمان. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي إدماج شبكات الأمان إدماجاً جيداً مع برامج المساعدة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وسيحتاج فقراء الحضر، على وجه الخصوص، إلى المساعدة وذلك لشدة تضررهم بالأزمة الغذائية، ومن المحتمل جداً الآن أن يعانوا من البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية.

تشير حقيقة أن الجوع كان يتزايد حتى قبل الأزمتين الغذائية والاقتصادية إلى أن الحلول الحالية غير كافية، وإلى أن نهج الحق في الغذاء ينبغي أن يؤدي دوره الهام في القضاء على انعدام الأمن الغذائي. ويحتاج مَنْ يعانون انعدام الأمن الغذائي، لكي ينتشلوا أنفسهم من وهدة الجوع، إلى السيطرة على الموارد، والحصول على الفرص، وإلى حوكمة أفضل على كل من المستوى الدولي والقطري والمحلي.

٢٠٠٩

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٩

من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه
شعبة الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-606288-8

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2009

المحتويات

٤ تقديم

٨ نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

٨ تزايد الجوع في العقد الماضي
٩ الأزمة الاقتصادية العالمية: كارثة أخرى يواجهها عديمو الأمن الغذائي والمعرضون لنقص التغذية
١٣ انتقال الأزمة الاقتصادية إلى البلدان النامية
٢٢ التحديد الكمي لآثار الأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي
٢٦ آليات تأقلم الفقراء وعديمي الأمن الغذائي

٢٩ دراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية

٣١ أرمينيا
٣٣ بنغلاديش
٣٤ غانا
٣٥ نيكاراغوا
٣٧ زامبيا

٣٩ نحو القضاء على الجوع

٣٩ أهمية الاستثمار في الزراعة والسلع العامة
٤١ شبكات الأمان للأجلين القصير والطويل
٤٤ الحق في الغذاء

٤٨ الملحق الفني

٤٨ الجدول ١
انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية
٥١ الجدول ٢
بعض المؤشرات الغذائية والمالية في البلدان النامية، مصنَّفة حسب الإقليم

٥٤ الهوامش